

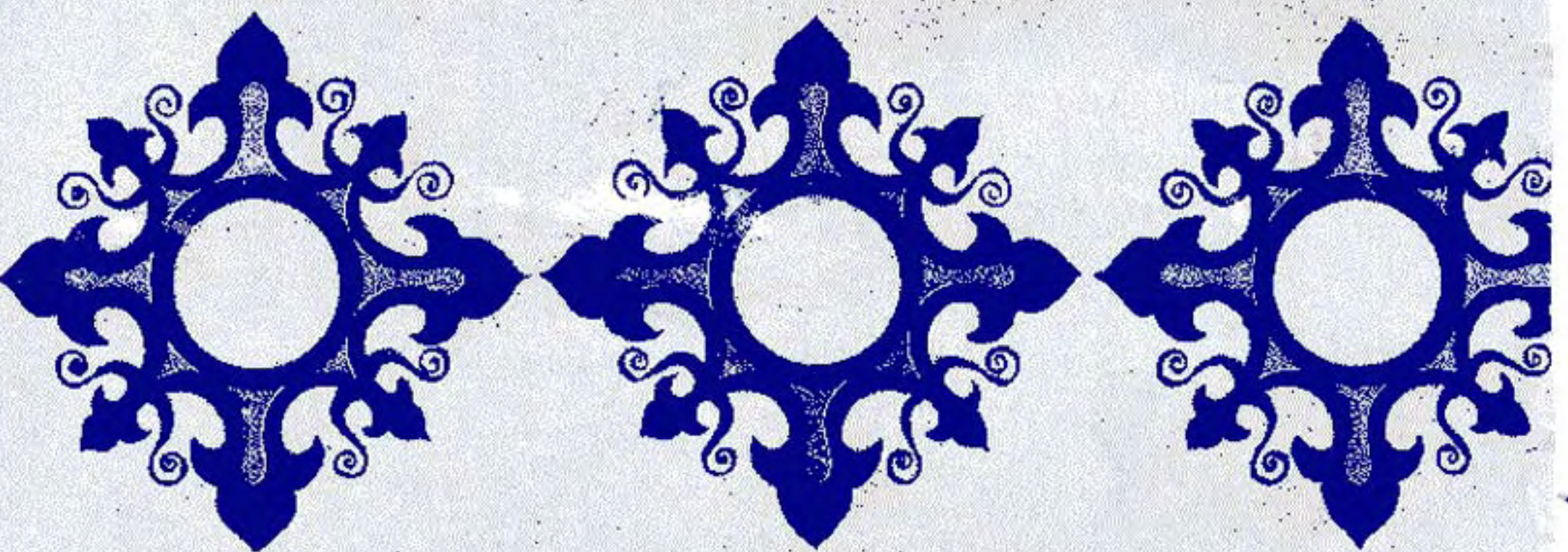
المودد

مجلة تراثية فصلية

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الجاحظ للنشر - الجمهورية العراقية

المجلد الثاني عشر - العدد الاول - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

WWW.ATTAWHEEL.COM



أسرة الجاحظ

في أصول التحقيق العلمي وطبع النصوص

بقلم الدكتور

طاهر محسن

المديرة العامة للتربية - محافظة نينوى

القسم الاول

في موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف في الدراسة النحوية ، ولا يستغني عن الرجوع اليه كل من طرق هذا الباب من الباحثين .

وحينما كنت اكتب بحثا عن « الاستنباد النحوي في شواهد التوضيح » احسنت وانا انعم النظر في عباراته ان نصوصا ناقصة والفاظا محرفة ، وتصحيفات شوهت آراء مؤلفه ، واوقعت في مظنة ارتكاب الخطأ ، مما دفعني الى معارضة المطبوع على مخطوطتين صحيحتين خلصت بمدها إلى صحة ما رأيت . فرحت اسجل ما وجدته يخدم الكتاب من التقويم والاصلاح ، حتى تجمعت ملاحظات استطيع تلخيصها في الامور الآتية :

الامر الأول - سقوط الفاظ وعبارات بسبب انتقال النظر او رداة الاصل او عدم الدقة في النقل .

والثاني - وقوع اخطاء تتصل برسم الحروف وشكلها وتحريف كلمات شوهت النص .
والثالث - ورود شواهد على غير جهتها التي هي مراد المؤلف في الاحتجاج على الرغم مما بذله المحقق في تخريجها .

والامر الرابع - إثبات المحقق زيادات في المتن من غير ان ينبه عليها ، وظهرت اكثرها في عنوانات الابحاث وتسلسلها ؛ لان ابن مالك لم يضع شيئا منها في كتابه ، كما دلت المخطوطتان ، وإنما كان يختار من « صحيح البخاري » حديثا او حديثين او اكثر لكل بحث ، ويصدرها بلفظ

يتفق الباحثون في أصول تحقيق المخطوطات على ان هناك قواعد لا معدى عنها للمحقق إذا اراد ان يخرج نصا صحيحا مطابقا لما كتبه مؤلفه او قريبا من ذلك ، من غير تزيد او حذف يخلان بالكتاب بعد طبعه . وهذه القواعد مدونة في بحوث ومصنفات متوفرة يمكن الرجوع إليها .

ولا شك ان الحيد عنها في نشر التراث قد تكون له نتائج غير علمية في البحوث التي يستند اصحابها إلى مطبوعات لم تتوفر لها صفات التحقيق الصحيح ، حينما يتخذونها مصادر ويقتبسون منها نصوصا لتقرير حكم ، او تعزيز رأي ، او مناقشة ما يتفق باسلوب المؤلف او آرائه على وقف ما يجدونه في المطبوع ، ظانين به وبمحققه ظنا حسنا ، بحيث بات - والحال هذه - الرجوع إلى الاصل المخطوط اسلم في النتائج من اعتماد المطبوع .

ويكفي دليلا على ما ذهبت إليه كتاب « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك الاندلسي ، المتوفى سنة ٦٧٢هـ الذي قام بتحقيقه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي عن طبعته الهندية الاولى ، واخرجه عام ١٩٥٧م بعدما خرج نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ومجموعة من شواهد الشعر وضبطها .

وهو من خيرة مصنفات ابن مالك التي تكشف عن أسلوبه في النقاش ، وتبين سعة افقه واحاطته بشواهد اللغة والنحو ويعد من الاصول

« ومنها » ثم يرجع على توضيحها وتوجيه إعرابها حديثاً حديثاً مبتدئاً بلفظ « قلت » .

وهذه الطريقة هي التي اطردت من أول « شواهد التوضيح » إلى آخر بحث فيه .

إلا أن المحقق أضاف عند الطبع تسلسلاً للبحوث ، مثل « البحث الأول » و « البحث الثاني » و « البحث الثالث » ... وهكذا حتى « البحث الحادي والسبعون » ووضع لكل بحث عنواناً استنبطه من كلام المؤلف .

وكانت العناوانات أحياناً غير دقيقة ؛ لأنها لم تنبئ عن حقيقة البحث ، ولم تحدد به بصورة جامعة ؛ ولأن بعضها لم يوضح المسائل التي تشتمل عليها أحاديث البحث كلها . وهي إلى ذلك تضمنت أخطاءً علميةً وثقويةً ، مع اضطراب ترتيبها أحياناً ، وعدم جريانها على سنن واحد من حيث أنطول ومن حيث المادة العلمية .

وقد نبهت على أكثر ما وقع في مطبوعة « شواهد التوضيح » من وهم وتحريف في مقال لي (١) ، كانت الغاية منه خدمة الكتاب ، وبيان حقيقة نشرته ، ليكون الباحثون على بينة منها ، فلا يقعون في أخطاء ليسوا عارفين بها ، ولا ينسبون إلى ابن مالك ما لا يرتضيه من رأي . فالنص الصحيح والاستنباط الجيد متلازمان في البحث العلمي تلازم الروح والجسد ، لا يستغني أحدهما عن الآخر . وكمن رأي ضعيف نسب إلى عالم بسبب الاعتماد على كتاب لم تتوفر له الخدمة عند التحقيق والطبع .

وللأسباب المتقدمة ، ولضي ربع قرن على صدور الكتاب ، فقد مكفت على تحقيقه مجدداً بعدما توفرت لدي مخطوطاته الصحيحة ، وظهرت مراجع كثيرة تسهل علي العمل فيه .

وبينما أنا أشرف على الانتهاء من التحقيق ، إذ طلعت علينا الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي بكتابها « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » (٢) الذي تضمن استقراء لشواهد « الحديث » في مصنفات النحاة الأقدمين ، تتخلله

(١) أخذ طريقه إلى النشر في مجلة المجمع العلمي العراقي بعد موافقة لجنة المجلة على نشره .

(٢) صنف بطلب من وزارة الثقافة والإعلام بمناسبة احتفال قطرنا العراقي الحبيب ببدء القرن الخامس عشر الهجري ، وطبع في بيروت عام ١٩٨١ قبل صدور التنبيهات على الأخطاء الواردة في « شواهد التوضيح » .

أحكام جمة ، واستنتاجات وموازنات بين آراء الباحثين في الموضوع .

واختص ابن مالك بمبحث عريض قوامه ثمان وسبعون صفحة (٣) ، كان « شواهد التوضيح » محور الدراسة تقريباً في هذه الصفحات التي امتازت بالنقاش والتصحيح والتنبيه على الآراء المضطربة ، وكان بعضها ينسب إلى ابن مالك ، استناداً إلى ما سجل في كتابه المطبوع .

ورأيت خلل هذه التحقيقات ما كنت أتوقعه حين نشرت تنبیهاتي على الرغم من الثاني والحذر اللذين احاطا بالاستنتاجات والأحكام .

ولذا أنبرت في هذا المقال بأن أجيب عن تساؤلات الأستاذة ، وأصوب رأياً (٤) في كثير مما نبهت عليه بالدليل الذي توفر عندي ، وأصحح ما نسب في « موقف النحاة » سهواً إلى ابن مالك بسبب خلل التحقيق . وهي إثبات ما يترتب من نتائج على التزييد في المخطوطات وتحريف العبارات .

~~~~~

إن عدم تنبيه المحقق على ما زاد في المتن جعلها تحسب العناوانات من وضع المصنف ، وهذا واضح من نصوص نسب فيها إلى ابن مالك ما لم يذكره .

من ذلك قولها ( احتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فقال (٥) : البحث الثالث - في إثبات ألف « يراك » بعد « متى الشرطية » .. (٦) .

وقولها ( وعود بعد هذه الأحاديث التي احتج إلى توجيهها إلى الطريقة الأولى ، وهي أن يذكر الموضوع الذي يتحدث فيه ويحتج خلاله بالأحاديث الواردة فيه مما عثر عليه فيه ؛ وذلك : ١٨ (٧) - في ورود الماضي بمعنى الأمر وحذف العاطف صحة المعنى ... ) (٨) .

(٣) مؤلف النحاة ص ٢٢٩ - ٢١٧ . ويضاف إليها صلحات أخرى ذكر فيها ابن مالك ونوقشت آراؤه .

(٤) أي أحكم له بالعواب .

(٥) مقول القول هو عنوان من وضع محقق شواهد التوضيح ص ١٧١ .

(٦) مؤلف النحاة ص ٢٢٧ .

(٧) وضعت الأستاذة تسلسلاً عددياً للعناوانات ، وسردت بعد كل عنوان ما يشتمل عليه من أحاديث مرقمة أياها بحروف الهجاء « أ ب ت ... » .

(٨) مؤلف النحاة ص ٢٧٢ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ٦٢ .

وقواها أيضا ( ثم جمع عدة مواضع في مكان واحد ، وجاء بعدها بالأحاديث الشواهد بلا ترتيب أيضا فقال (٩) :

٦٥ - ٦٦ ، في استعمال « يوشك » ب « ان » وفي مجيء « عسى » بمعنى « حسب » وفي جواز إجراء « رأى » البصرية مجزئ « رأى » القلبية ... (١٠) .

وقواها ( لقد جمع المواضع من « ٦٠ » حتى « ٦٤ » معا ، وجاء بالأحاديث بعدها بلا ترتيب ، وجاء بالآخر بلا عنوان ... (١١) .

اقول : إن المؤلف لم يضع عنوانا من أول الكتاب إلى آخره لكي يستدرك عليه ترك ذلك . وبسبب هذا التصور وضعت الأستاذة العنوان الآتي : ( ٥٥ - حذف الفاعل بعد النفي وشبهه ) . ثم قالت في حاشيته ( لم يضع ابن مالك لهذه الأحاديث بابا أو عنوانا بجمعها . ويبدو من الشاهد فيها ومن الأمثلة التي بعدها أن هذا العنوان هو المقصود فيها ) (١٢) .

إن ضعف التحقيق وإضافة العناوانات التي متن « شواهد التوضيح » ترك عليه غيرة قد يظهر أثرها في صفحات من بحوث قيمة تستند إلى مطبوعته .

ولولا هذا ما تعددت التنبيهات على عدم مطابقة نصوص الاحتجاج للعناوانات التي تقدمت عليها ، مما حمل ابن مالك تبعه مالم يذكره .

تقول الأستاذة الحديثي ( وقد لاحظت على الأحاديث التي وردت في « شواهد التوضيح » أنه يورد بعضها وليس فيه موضع الشاهد الذي يقدم له به ) .

وتضرب لذلك مثلا ( احتجاجه على وقوع خبر « جعل » وغيرها من أفعال المقاربة مفردا وجملة اسمية وجملة من فعل ماضٍ (١٣) بالحديث

(٩) مذكور القول عنوان زاده محقق شواهد التوضيح ص ١٢٢ .

(١٠) مؤلف النحاة ص ٢٩٢ .

(١١) مؤلف النحاة ص ٢٩١ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ١٢٨ .

(١٢) مؤلف النحاة ص ٢٨٧ « الهامش ه » . ويقابل بشواهد التوضيح ص ١٢٧ وما بعدها .

(١٣) إلى هنا ينتهي العنوان الذي زاده محقق شواهد التوضيح ص ٧٧ . وهو لا يجمع المسائل التي أورد ابن مالك الأحاديث من أجلها .

« وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة ، فالتفت ، فإذا هو بالنبي صلى الله عليه وسلم وراءه » ( . قالت ( والذي فيه « لا يكاد يلتفت » وارد على القياس حيث جاء خبر « يكاد » « يلتفت » . وهو فعل مضارع على الأصل والقياس ، والكلام على غير المضارع من المفرد والجملة الاسمية والجملة الفعلية الماضية (١٤) . وقالت مرة أخرى وقد أثبت الحديث نفسه ( وليس في هذا الحديث شاهد للموضع ، فالخبر مضارع لا ماضٍ (١٥) .

اقول : إن ابن مالك لم يحتج بالحديث لشيء مما تقدم ، ولكنه قال عند ذكره ( ويدخل نافي على « كاد » لنفي خبرها ونفي مقاربه ... ويدخل نفي شموله إيقاع الفعل ، نحو : « لا يكادون يفقهون قولا » (١٦) . ومنه « وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة فالتفت » (١٧) .

ويتكرر الحكم بخلو شواهد من موطن الاستشهاد نتيجة النظر إلى عنوان البحث ، كقول الأستاذة ( ولا شاهد فيه ؛ الخبر مضارع ) (١٨) تعني قول جبير بن مطعم ( علق برسول الله صلى الله عليه وسلم الأعراب يسألونه ) (١٩) الذي قال فيه ابن مالك : ( وفي « فعلقت الأعراب يسألونه » شاهد على موافقة « علق » ل « طفق » معنى وحكما ) (٢٠) .

ومثل الذي تقدم هذه العبارة ( ٣٤ - في استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة في أسماء العدد ) (٢١) . ومنه : ١ - قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو أن نهرأ بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ... » ( علقته الأستاذة بقولها ( ومرات جمع قلة فلا شاهد فيه إلا أن كانت الرواية « مرار » » (٢٢) .

والصحيح أن ابن مالك ذكره للتمثيل فقال

(١٤) مؤلف النحاة ص ٢١٢ .

(١٥) مؤلف النحاة ص ٢٧٦ .

(١٦) سورة الكهف ٩٣/١٨ .

(١٧) شواهد التوضيح ص ٧٩-٨٠ .

(١٨) مؤلف النحاة ص ٢٧٦ .

(١٩) مطبوعة شواهد التوضيح ص ٧٨ ، والذي في المخطوطات :

« فعلقت الأعراب يسألونه » وهو الصواب .

(٢٠) شواهد التوضيح ص ٨٠ .

(٢١) هذا عنوان البحث الذي زاده محقق شواهد التوضيح

ص ٨٩ .

(٢٢) مؤلف النحاة ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

( واما قول النبي صلى الله عليه وسلم « بفنسل فيه كل يوم خمس مرات » فوارد على مقتضى القياس ؛ لان الجمع بالالف والتاء جمع قلة (٢٢) .

وكانني بالاستاذة وقد رأت الخلل في بعض العنوانات ، وعدم مطابقة الأحاديث إياها ، فتجاوزت التنبيه ، وأدرجت ما ورد في « شواهد التوضيح » من معلومات مضطربة كدرت صفو الصفحات « ٢٠٠ - ٢٠٢ » من كتابها .

وانقل هذه العبارة لتوضيح ما ذكرت :

( ٩٢ - ١٠٩ : في مطابقة الفعل للفاعل إذا كان الفاعل مستندا الى تثنية أو جمع . وفي جواز إنسافة الموصوف الى الصفة عند ا من اللبس . وفي جواز استعمال « قط » في الانبيات ، وفي كون « اما » بمنزلة « الا » ، وفي تحقيق قول القائل « فاه ائى في » وفي تحقيق « كل سلامي عليه صدقة » وفي إجراء « ما » الموصولة مجرى « ما » الاستفهامية في حذف الفاء ، وفي زيادة الفاء في قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا رجل ... » :

١ - في قول النبي صلى الله عليه وسلم « فلا صل لكم » بحذف الباء وثبوتها مفتوحة وساكنة .

ب - قول عائشة رضي الله عنها « ل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاكي » (٢٤) ولسائل أن يسأل : ما علاقة هذين الحديثين بالعنوانات التي تقدمت عليهما ؟ (٢٥) .

وتواصل الاستاذة الاقتباس بعد ذلك الفقرة مباشرة : ( وفي ورود « في » بمعنى باء المصاحبة ، وفي تعدية « يأمر » بنفسه ، أي بغير الباء ، وفي ورود « إلى » بمعنى « مع » وفي تحقيق معنى

(٢٢) شواهد التوضيح ص ٩٠ . وراجع أيضا كلام الاستاذة على قول الملك ص ٢٨٢ « ولنعم المجيء جاء » : وعلى قول الصحابة ص ٢٩٨ « بلغنا أنك تصليهما » و « لم نأذني له » ويقابل بشواهد التوضيح ص ١١٠ و ١٧١ . (٢٤) مؤلف النحاة ص ٢٠٠ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ١٨٦ .

(٢٥) الحديثان سقطت عنوانهما ، على حسب وضع محقق شواهد التوضيح ، فانتقل النظر الى عنوان البحث الذي يليه فجعل لهما . ثم قدم الذي يليه فوضع مكانه ، وهكذا حدث ارتباك في عنوانات البحث الثالث والستين « ص ١٨٦ » والرابع والستين « ص ١٩٠ » والخامس والستين الذي سقط من « ص ١٩٥ » بعد السطر الثالث ولو ترك المتن دون تزويد لما حدث هذا الاضطراب .

« صرفت الطرق » وفي حذف المجزوم ب « لا » التي للنهي ، وفي استعمال « مسقوطة » بمعنى « مسقطة » وفي توجيه قول عمر رضي الله عنه « من أجل التماثيل التي فيها الصور » وذلك في الأحاديث الآتية وغيرها :

١ - الحديث (٢١) « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر » .

ب - قول حارثة بن وهب رضي الله عنه « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط » .

ج - قول سالم « وكان عبدالله بن عمر رضي الله عنه يقدم ضعفة أهله » .

د - وقول ابن عباس رضي الله عنه « أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله » .

هـ - وقول عروة « أما إن جبريل قد نزل فصلى أمامه » .

و - وقول ابن مسعود رضي الله عنه « أقرانيها النبي صلى الله عليه وسلم فاه الى في » ز - وقول النبي صلى الله عليه وسلم « كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم » .

ح - وقوله عليه السلام « بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فاذا رجل آدم سبط الشعر ينهادي بين رجلين » .

ط - وقول سراقه بن جهم « يا نبي الله ، مرني بم شئت » (٢٧) .

وهذه الأحاديث أيضا لا تطابق العنوانات المتقدمة عليها ، إلا أن البحث الخامس والستين ورد بهذه الصورة في المصدر المعتمد .

~~~~~

وإذا تركنا جانب التزويد والره في البحث الملمى ، ونظرنا إلى تحريف العبارات ، وجدنا نتائج لا تقل عما تقدم .

ففي الوقت الذي يفترض أن تكون مهمة الباحث منصبة على الموضوع الأساس ، نجد أن النصوص المحرفة قد تضطرد أحيانا الى التنبيه

(٢٦) من كلام عائشة رضي الله عنها ، وسقطت نسبته إليها من مطبوعة شواهد التوضيح ص ١٩٠ . (٢٧) مؤلف النحاة ص ٢٠٠ - ٢٠١ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ١٩٠ .

والنصحیح وابداء التمسك فيما يرد على غير الصواب . ليضعف ذلك في الجهد والوقت معا .

وهذا ما نجده في كتاب الاستاذة الحديثي وهي تستفيد من مطبوعة « شواهد التوضيح » .

كقولها وهي تصف منهج ابن مالك في الاحتجاج : (وقد لا حظت على الاحاديث التي وردت في « شواهد التوضيح » انه يورد بعضها وليس فيه موضع الشاهد الذي يقدم له به . ومن ذلك كلامه على استعمال خبر « ان » (٢٨) المخففة المنروكة عاريا من اللام الفارقة ، حيث جاء بقوله صلى الله عليه وسلم « وايم الله ان كان لخليقا للامارة ، وان كان لمن احب الناس الي » فجاء به وفيه « ان » المخففة المهمة في الموضعين ، وقد اتصلت اللام بخبرها في الموضعين ايضا ، فجاء الشاهد على العكس من الموضع المستشهد له (٢٩) . وعقبت على الحديث نفسه مرة اخرى تقول (وقد اثبت اللام في الموضعين بعد « ان » في هذا الحديث ، فابن الشاهد عند ابن مالك ؟) (٣٠) .

وما اشارت إليه صحيح ؛ لان المخطوطات اوردت الحديث بلفظ « وايم الله لقد كان خليقا للامارة » وان كان من احب الناس الي » وهو الثابت في صحيح البخاري ١٧٩/٥ ، ولكن المحقق لم يتعرف هذا الشاهد ، فابذله بحديث ليس هو مراد المصنف .

وتناهت التنبيهات على نصوص في المطبوعة خالفت السياق ، بسبب عدم الالتزام بنص المخطوط .

كاشاهد على بقاء الجر بالحرف المحذوف في الحديث « سلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوفه خمساً وعشرين ضعفاً » (٢٨) ، وورد في المطبوعة بالنصب ، فقالت فيه الاستاذة (ويبدو ان موضع الاستشهاد قد جاء خطأ ، فالكلام على بقاء الجر بالحرف المحذوف ،

(٢٨) في قولها « خير ان » جواز ؛ لان اللام لم تدخل على خبر « ان » المخففة ، وانما تلزم تالي ما بعدها ، كما عبر ابن مالك عن .

(٢٩) موقف النحاة ص ٣١٢ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ٥٠ .

(٣٠) موقف النحاة ص ٢٧٠ . وتكرر التنبيه على ذلك في اسفل الصفحة .

والحديث مثبت بنصب « خمساً » والمقصود « بخمس » . فابن الشاهد ولا جر هنا ؟ (٢١) .

اقول : الذي في المخطوطات هو « خمس » بالجر ، ولكن المحقق وجد في « صحيح البخاري » رواية « خمساً » فاثبتها دون ان يتنبه ان ابن مالك يقصد غيرها .

ومن ذلك الاحتجاج لوقوع ظرف الزمان خبر مبتدا هو من اسماء الجث بالحدث الذي قالت فيه (والذي يبدو لي ان الوارد في النسخة المطبوعة من « شواهد التوضيح » غير صحيح ، وهو « غدا لليهود وبعد غد للنصارى » والصحيح ان يكون الحديث « غدا لليهود وبعد غد للنصارى » بلا لام جر حتى يصح الاخبار عنه (٢٢) .

وهذا التصحيح بعينه هو الذي اورده المخطوطات ، وإن كانت الرواية في صحيح البخاري ٢/٢ « اليهود غدا والنصارى بعد غد » . وفيها شاهد على الموضوع .

وتنقل الاستاذة هذه العبارة (والاصل ان لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، كتعذره لاضمار الفاعل ، نحو : « وإياي فارهبون » (٢٣) وعند التقديم ، نحو : « إياك نعبد » (٢٤)) ، ثم ترى ان ليس في الآية الاولى دليل على « إضمار الفاعل » فتضطر إلى إصلاح النص في الحاشية بعبارات ما كان لها ان تدرج لو ان النص طبع طبقا لما في المخطوط ، وهو « لاضمار العامل » لا « الفاعل » .

ويورد ابن مالك قول الملكين « الذي رايت به ينشق شذقه شذقه فكذاب » شاهداً (على ان الحكم قد يستحق بجزء العلة) ولكن اللفظ يصير في المطبوعة « لجر العلة » (٢٥) . فتعمد الاستاذة حين رأت غموض المعنى الى تصحيح اللفظ بقولها (واظنها اجري العلة : اي : لجر بانها) (٢٦) .

(٢١) موقف النحاة ص ٢٧٩ - ٢٨٠ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ٩٤ .

(٢٢) موقف النحاة ص ٢٨٠ . وتكرر التنبيه في ص ٣١١ الهامش ١٠٢ . ويقابل بشواهد التوضيح ص ٩٤ .

(٢٣) سورة البقرة ١٠/٢ . وفي كتاب موقف النحاة ص ٢٤٩ « فاباي » تحريف . وينظر شواهد التوضيح ص ٢٥ .

(٢٤) سورة الفاتحة ٥/١ . وينظر : موقف النحاة ص ٢٤٩ « العاشية ١٢٧ » .

(٢٥) شواهد التوضيح ص ١٨٤ .

(٢٦) موقف النحاة ص ٢٠٠ « العاشية ٧٣ » .

والصواب هو « بجزء » كما ثبت في المخطوطات ، وهو الموافق للسياق .

ونقلت أيضاً عن « منهج السالك » لأبي حيان ص ٦٩ قول عمر رضي الله عنه « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » ثم قالت فيه (وقد مر بنا أن ابن مالك احتج به في كتبه بلفظ ... « حتى كادت الشمس تغيب » من غير ذكر لـ « أن ») (٢٧) .

قلت : ورد الحديث في « شواهد التوضيح » ص ٩٩ بلفظ « تغرب » وذكرته في « ص ٢٨١ » كذلك منسوبة إلى ابن مالك . إلا أن الحديث تكرر في المطبوع نفسه « ص ١٠١ » بلفظ « تغيب » خلافاً للمخطوطات ، وبهذا اللفظ المحرف نقلته الأستاذة في « ص ٢٨٢ و ٣١٠ » ثم بنت حكمها ذاك عليه . والسبب هو غلط التحقيق .

والصحيح أن ابن مالك لم يذكر الحديث في كتبه إلا بلفظ « تغرب » مجرداً من « أن » .

~~~~~

واستوقفتني عبارات تستدرك بها الأستاذة نصوماً في « شواهد التوضيح » . وتبين لي أن بعض الاستدراكات حدث بسبب السهو في النقل .

ولعللاقة الأمر بابن مالك وكتابه موضوع البحث ، فقد رأيت إيضاح حقيقة ما ذهبت إليه .

فمن ذلك التشبيه على الحديث الوارد في قول ابن مالك ( وفي (٢٨) تشبيه « متى » بـ « إذا » إزاحمالها | قول عائشة رضي الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقيم مقامك لا يسمع الناس » ) فقد قالت فيه ( ... إلا أن الشاهد الثاني لا يتم له ، لأن فعل الشرط « يقيم » مجزوم ، والجواب « لا يسمع » مرفوع . فهل كان حديثه عن جواب الشرط فقط ؟ هذا ما لم يصرح به ، وأم يشر إليه . وربما لم ينتبه له ) (٢٩) .

أقول : إن نص الحديث في المطبوعة هو « وأنه متى يقوم ... » وتحريف الفعل إلى « يقيم » عند الاقتباس هو الذي نسيح مكان الاحتجاج .

(٢٧) مؤلف النخبة ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢٨) كذا وردت في مطبوعة شواهد التوضيح ص ١٩ . والصواب « ومن » . كما في المخطوطات . وينظر : مؤلف النخبة ص ٢٤٧ .

(٢٩) مؤلف النخبة ص ٢٤٨ .

وأوردت أيضاً هذه العبارة ( ومنها قول عائشة رضي الله عنها [ في ] باب المحصب « إنما كان منزل ينزله النبي صلى الله عليه وسلم » تعني « المحصب » ) ثم أردفتها بقولها ( ويبدو من ذكر هذا الحديث أن ابن مالك جاء به لتوضيح المعنى اللغوي للمحصب وتصحيح النصحيح فيه ؛ لأنه « المحصب » بالضاد المنقوطة ، ولا علاقة له بموضوعات النحو ) (٤٠) .

أقول : إن لفظ « المحصب » بالضاد المنقوطة لم يرد في بحث ابن مالك ، لأنه خرج الحديث من الوجهة النحوية حسب : إذ قال في أوله ( قلت : في رفع « منزل » ثلاثة أوجه ) . ثم راج يوضح هذه الأوجه الأعرابية ويحتج لها (٤١) .

وذكرت العبارة ( ١ - كما قيل في بعض الأدعية : « اللهم رب السماوات وما أظللن ... ورب الشياطين وما أظللن » ) ثم قالت ( والصحيح « ما أظللن » من الضلال ) (٤٢) .

قلت : الثابت في المطبوعة « وما أظللن » على الوجه الصحيح (٤٣) . والتعقيب جاء نتيجة السهو في النقل .

ومن ذلك إيرادها هذه العبارة ( ص ٨٨ - ٩٠ : في إبدال همزة « افتعل » بالتاء كـ « اتزر » ... » (٤٤) وذلك في قول عائشة رضي الله عنها « ... أمرها أن تزر » ثم قالت بعد ذلك ( وليس في هذا قلب لهمزة « افتعل » تاء كما يرى ابن مالك ، وإنما هي فاء الفعل الأصلية « اتزر » التي قلبت تاء ) (٤٥) .

قلت : رأي ابن مالك هو ما ذهبت إليه الأستاذة كما سجله مفصلاً ، وقد جاء الاعتراض عليه من قبل العنوان الذي سقطت منه لفظة « فاء » عند النقل ؛ لأن نصه في المطبوعة ( في إبدال همزة فاء افتعل بالتاء ... ) (٤٦) ، مع ملاحظة أن ابن مالك لم يضع عنواناً لهذا البحث ولا غيره .

~~~~~

(٤٠) مؤلف النخبة ص ٢٦٨ .

(٤١) شواهد التوضيح ص ٢٤ وما بعدها .

(٤٢) مؤلف النخبة ص ٢٧١ - ٢٧٥ .

(٤٣) شواهد التوضيح ص ٧٥ .

(٤٤) مؤلف النخبة ص ٢٩٩ .

(٤٥) مؤلف النخبة ص ٣٠٠ .

(٤٦) شواهد التوضيح ص ١٨٢ .

واقف عند هذا القدر من الكلام على النتائج التي يخلفها التحقيق غير المبرم لكتب الأقدمين ؛ لا قرر أن الأبحاث التي تستند إليها في دراسة التراث ستؤول هي الأخرى إلى مصادر للباحثين ، ينقلون منها ، ويستندون إلى ما تضمنه من نصوص مقتبسة ، ولا سيما إذا كانت أصولها بعيدة عن متناول أيديهم .

ولابد أن يكون لهذه النصوص كلها حصانة من التحريف والزيادة والنقص ؛ لكي تكون الآراء على جانب تام من الصحة ، من غير حيف يصيب جهد الباحثين في الاستقراء وانتجاع .

ومن ثم اضحى التنبيه على ما يقع في المطبوعات من هفوات من الأهمية بمكان ؛ حتى يصار إلى تحقيق أهداف البحث ، وإداء الأمانة العلمية على وجهها الصحيح .

وإذا كانت هذه الأمانة تفرض رصد ما يحدث من خلل في المصنفات ، فإن إداها يكون الزم إزاء ما يصيب كلاماً لنبي صلى الله عليه وسلم ، أو حديثاً عن صحابته رضي الله عنهم ، إذا عند شاهد معتمداً في لغتنا العربية .

ولهذا أجد من المستحسن إيضاح ما أصاب نصوص الحديث الشريف في كتاب « موقف النحاة » . وهو الخاص بالقسم الثاني من هذا المقال .

القسم الثاني

يضم كتاب الاستاذة الحديثي « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » قرابة خمس مئة حديث ، تكرر بعضها أكثر من مرة . وكونت نصوص « شواهد التوضيح والتصحيح » لابن مالك حوالي نصف هذا العدد (٤٧) .

وحين يطلق لفظ « الحديث » معناها يراد به كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين متى جاءت عن طريق المحدثين ؛ لأنها تأخذ حكم الحديث النبوي من جهة الاحتجاج في إثبات مادة لغوية . أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية (٤٨) .

(٤٧) ذكرت الاستاذة في ص ٢٤٢ أن كتاب ابن مالك يحتوي على مئتين وسبعة وأربعين حديثاً . والاستقراء أظهر أنه يحتوي على مئتين وواحد وستين حديثاً ما عدا المكرر .

(٤٨) مواقف النحاة ص ١٢ .

وهذا التفسير هو الذي سار عليه الأقدمون في تصانيفهم النحوية واللغوية ، حتى كان بعضهم يكتفي عند إيراد النص بقوله : (وفي الحديث . .) ثم يثبت عبارة يظهر بعد التحقيق أنها من كلام صحابي أحياناً . وقد يتوهم من ينقل كلامه فينسب القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

وعلى عاتق محقق المخطوطات يقع امر تخريج النصوص في مظانها ، وبيان معاديرها ، والتأكد من ضبطها ومن أسماء قائلها ، وإلا حدث اضطراب في نسبة أقوال إلى غير أصحابها وإثبات عبارات على غير وجهها .

وفي مثل هذا الذي ذكرت وقعت شواهد مثبتة في كتاب « موقف النحاة » . وهي على قلتها - قياساً إلى كثرة النصوص في الكتاب - تساهل الإيضاح .

ولذا سيكون الكلام هنا خالصاً لإصلاح التحريف الحاصل في الفاظ الحديث الشريف أو ما يتعلق به ، لكي أدفع عن كتاب الاستاذة الظنة ، ولازبل اللبس عن يسند إليه الخطأ .

وأراها - لو لم اتصد للتصحيح - تنتدب إليه بنفسها ؛ لما تؤمن به من شرف الحديث ، وقدسية نصوصه . ولتضع تداول الخطأ عند الاقتباس والنقل في البحوث النحوية ، إذا ما أريد تقرير حكم ، أو إثبات رأي في تقويم اللسان والقلم . ومصدر التحريف لا يخرج عن واحد من أمرين :

أولهما - ورود الخطأ نفسه في المصدر المعتمد الذي لم يقهنا له تحقيق جيد أو طباعة سليمة .

والثاني - ورود النص صحيحاً في المصدر المعتمد ، ولكن التحريف حدث عند الطبع في الغالب أو عند الاقتباس سهواً .

- ١ -

فأما الأمر الأول فهو الذي عقدت البحث من أجله لبيان سدى النصوص التراثية المحرفة عند التحقيق في مؤلفات اللاحقين . ولذا فإن التنبيه سيدور حول أغاليط الفاظ الحديث الواردة في معاديرها محرفة ، ثم اعتمدها الاستاذة الحديثي من غير أن تنبه على التحريف ؛ لأنه لا يتعلق بموطن الاستشهاد ولا يخل بسباق الكلام غالباً . . .

وأبداً بما نقل من مطبوعة «شواهد التوضيح» وهو يخالف المخطوطات ونصوص كتب الحديث ؛ لأنه المصدر الذي يتقدم على غيره في كثرة الشواهد ، وفي كثرة ما اقتبس منه :

ص ٢٤٧ - قول أبي جهل لعنه الله لصفوان « متى يراك الناس قد تخلفت وانت سيد هذا الوادي ... » (٤٩) .

فيه تحريفان :

الأول - « لصفوان » . وهو الوارد في المخطوطات أيضاً ، وسوابه كما في صحيح البخاري ٩١/٥ « لأبي صفوان » . وهو أمية بن خلف .

والثاني - لفظ « هذا » سوابه « اهل » كما صرح به المخطوطات وصحيح البخاري .

ص ٢٤٩ - قول هرقل « كيف قتاكم إياه » (٥٠) . الصواب : « كيف كان قتاكم إياه » وهو الوارد في المخطوطات اتفاقاً مع لفظ البخاري ٧/١ و ٢٤/٤ و ٤٤ .

ص ٢٧٤ - (قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت : « هنّ لمن ولن اتى عليهن من غير اهلن ») .

هكذا ورد منسوباً الى النبي صلى الله عليه وسلم في شواهد التوضيح ص ٧٣ وفي مخطوطاته .

والصواب ان القول لابن عباس رضي الله عنه . وهو صريح لفظ البخاري ١٥٧/٢ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ، ولاهل الشام الجحفة ... فهنّ لمنّ ولن اتى عليهن من غير اهلن ») .

ص ٢٩٢ - جاء في هذه الصفحة (في توجيه فونه صلى الله عليه وسلم « وامله بخفف عنهما » ... وقوله صلى الله عليه وسلم « لعله ان يخفف عنهما ») (٥١) .

المبارة الاولى منقولة من عنوان البحث ، وهي ليست لابن مالك . والتعبير الثاني من كلامه . والنسب بفهم ان ابن مالك ذكر

(٤٩) عن شواهد التوضيح ص ١٧ .

(٥٠) عن شواهد التوضيح ص ٢٤ .

(٥١) عن شواهد التوضيح ص ١٤٧ .

الروايتين ، في حين انه ذكر الثانية فقط ، اتفاقاً مع لفظ البخاري في ٦٢/١ و ١١٤/٢ و ٢٠/٨ .

ص ٢٩٦ - حديث « والذي نفسي بيده وددت إنني أقاتل في سبيل الله ... » (٥٢) .

والصواب فتح همزة « اني » لا كسرهما . وهو صريح لفظ البخاري ١٠٢/٩ . ولعل الوهم انى عند التحقيق من الرواية الثانية للحديث . وهي « ... وددت إنني لأقاتل في سبيل الله » بكسر الهمزة وتعنيق الفعل عن العمل بسبب اللام .

ص ٢٩٧ - حديث « فوالله لترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إنني الصبح فاناخ » (٥٣) .

اتفقت مخطوطات « شواهد التوضيح » على لفظ « فوالله لنزل ... » .

ص ٣٠٠ - حديث « فواصل لكم » (٥٤) . في المخطوطات « قوموا فواصل لكم » اتفاقاً مع لفظ البخاري ١٠١/١ .

ص ٣٠٢ - قول عمر رضي الله عنه « إنا لا ندخل كنائسهم من أجل التمانيل التي فيها الصور » (٥٥) .

الصواب « الصور » بضم الصاد لا فتحها . وهو في صحيح البخاري ١١٢/١ .

ص ٣٠٢ - قول عمر رضي الله عنه أمراً ببناء المسجد « اكنّ الناس في المطر ... » (٥٦) . الصواب « من المطر » كما في المخطوطات وصحيح البخاري ١١٤/١ .

ص ٣٠٣ - قول عائشة رضي الله عنها « فدخل صلى الله عليه وسلم فقال : اعنذكم شيء ؟ قالت : لا . إلا شيء بعثته أم اعطيته » (٥٧) .

الصواب ان القول لام عطية كما هو صريح لفظ البخاري ١٩٣/٣ (عن أم عطية قالت : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة

(٥٢) عن شواهد التوضيح ص ١٦٢ .

(٥٣) عن شواهد التوضيح ص ١٦٩ .

(٥٤) عن شواهد التوضيح ص ١٨٦ .

(٥٥) عن شواهد التوضيح ص ١٩٦ .

(٥٦) عن شواهد التوضيح ص ١٩٩ .

(٥٧) عن شواهد التوضيح ص ٢٠٤ وفيه « ... بعثت به أم

عطية » .

رضي الله عنها فقال : عندكم شيء ؟ قالت : لا ، إلا شيء بعثت به أم عطية .

ص ٢٠٢ - وقولها [يعني عائشة] « اقول ماذا » . هكذا ورد منسوباً إلى عائشة في شواهد التوضيح ص ٢٠٤ ومخطوطاته . والصواب أن الكلام لأمها . جاء في صحيح البخاري ١٣٥/٦ أن عائشة قالت « فالتفت إلى أمي فقلت : أجيبه » فقالت : اقول ماذا ؟ .

ص ٢٠٤ - حديث « إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه أو شماله » (٥٨) .

الصواب « ... يمينه وشماله » . كما في المخطوطات وصحيح مسلم ٣٢٢/١ .

ص ٢٠٤ - حديث « فقال الذئب : هذا استنقذتها مني ، فمن لها يوم السبع ، يوم لا راع لها غيري » (٥٩) .

الصواب « ... لا راعي لها غيري » . كما في المخطوطات وصحيح البخاري ٢١٢/٤ .

~~~~~

وأما التحريف الحادث في غير « شواهد التوضيح » من مصادر كتاب « موقف النحاة » فقد اشتملت عليه المواطن الآتية :

ص ٤٧ - حديث « لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة » (٦٠) الصواب « لا يدخل ... » بالياء المنقولة من تحت . كما ذكر في ص ٤٨ و ٦٧ و ١٨٢ . وهي رواية سيبويه ٢٢٧/٣ ، وصحيح مسلم ١٠٦/١ و ٢٠١ ، وسنن ابن ماجه ٥٤٨/١ .

ص ١٤٠ - حديث «راجع في هبته .. » يريد عليه السلام : في موهوبه (٦١) .

قالت الاستاذة ( ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث ولم يخرجه المحققون أو يعلقوا عليه ... ) .

قلت : الحديث أورده النسائي في السنن ٢٢٤/٦ عن ابن عباس رضي الله عنه ، وهو

(٥٨) عن شواهد التوضيح ص ٢٠٩ .

(٥٩) عن شواهد التوضيح ص ٢١٠ .

(٦٠) عن كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ص ٥٥ .

(٦١) عن النصف ١٨٣/٢ والحاسب ٢٢٢/١ لابن جني .

بتمامه « ليس لنا مثل الشيء .راجع في هبته كالكلب في قيئه » . وهو في صحيح البخاري ١٦٦/٢ ومسلم ١٢٤١/٣ والنسائي أيضا ٢٢٢/٦ - ٢٢٥ بلفظ : « المائد في هبته كالكلب ... » . وفيه موطن الاستشهاد .

ص ١٦٩ - جاء في مبحث حذف الخبر ( احتج فيه بما رواه أبو عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن المهاجرين قالوا .. » (٦٢) الصواب « أبو عبيد » كما ورد في ص ١٩٥ وفي الأمالي الشجرية ٣٢٢/١ وأماله السهيلي ص ٤٦ . وأورد « أبو عبيد » الحديث في قريب الحديث ٢٧٠/٢ .

ص ١٧٠ و ١٨٧ - حديث « من أنزلت إليه نعمتي فليكافي بها » (٦٣) .

الحديث في الأصل رواه أبو عبيد في غريب الحديث ٢٧١/٢ بلفظ « من أنزلت عليه نعمة فليكافي بها » (٦٤) . ونقله ابن النجري في أماليه ٣٢٢/١ بلفظ « من أنزلت إليه نعمة فليكافي بها » . ثم أورده الدكتور عبد المنعم محرقاً في كتابه ، ووقع التحريف نفسه في كتاب « موقف النحاة » .

ص ٢٢٥ - حديث « فكانما خرت له الدنيا بحذافيرها » (٦٥) .

الصواب : « فكانما حيزت ... » كما في النهاية ، لابن الأثير ٢٤٣/١ . وهو أيضاً في سنن ابن ماجه ١٣٨٧/٢ وصحيح الترمذي ٥/٤ من غير « بحذافيرها » .

ص ٢٤٠ - نقلت الاستاذة من مخطوطة « ارتشاف المضرب ص ١٠٤ » قول أبي حيان ( وقال ابن مالك : وقد تلحق أقمل التفضيل نون الوقاية . واستدل بما روي في الحديث « غير الدجال أخوفني عليهم » ) .

الصواب « أخوفني عليكم » كما ورد في

(٦٢) عن كتاب « ابن الشجري ومنهجه في النحو » للدكتور عبد المنعم التكريتي ص ٢٢٢ .

(٦٣) عن المصدر السابق .

(٦٤) أزل النعمة : أسداها . ( القاموس المحيط « زال » ٤٠٠/٣ ) .

(٦٥) عن شرح الملل ، لابن عيسى ٦٥/٥ .



ص ٢٨٦ و ٣٣٤ : وفي « شواهد التوضيح »  
ص ١١٩ « وصحيح مسلم ٢٢٥١/٤ » .

ص ٢٥٨ - ونقلت ايضا من الارششاف ص ٢١٩  
قول أبي حبان : ( ووقع في صحيح البخاري  
في قوله تعالى « وجوه يومئذ ناضرة الى ربها  
ناظرة » (١٦) : « فيذهب فيعود ظهره طبقا  
واحدا كيما » يريد : كي يسجد ) وسبق  
هذه العبارة قولها في الحديث : ( ولا ندري  
اهو حديث أم خبر . وقد بحثت عنه في  
صحيح البخاري ولم استطع العثور عليه .  
وقد احتج به أبو حبان ... ) .

اقول : كلام أبي حبان المتقدم نقله كل من  
المرادي في « الجني الداني » ص ٢٧٧ وابن  
هشام في « مغني اللبيب » ٢٠٠/١ . ولفظ  
الحديث عندهما « فيذهب كيما » فيعود  
ظهره طبقا واحدا « اي : كيما يسجد . وهو  
من حديث طويل في « كتاب التوحيد » من  
صحيح البخاري ١٥٨/٩ - ١٦١ ، وفيه  
« ... ويبقى من كان يسجد لله رباء وسمعة  
فيذهب كيما يسجد » فيعود ظهره طبقا  
واحدا » .

ويلاحظ أن لفظ « يسجد » قد ثبت في  
الحديث ، إلا أن ابن حجر عقب في فتح  
الباري ٢٠٠/١٧ على رواية الحذف فقال  
وهو بشرحه ( ذكر العلامة جمال الدين ابن  
هشام في « المغني » أنه وقع في هذا الموضع  
« كيما » مجردة ، وليس بعدها لفظ  
« يسجد » ... وكأنه وقعت له نسخة  
سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في  
جميع النسخ التي وقفت عليها ، حتى إن  
ابن بطال ذكرها بلفظ « كي يسجد » بحذف  
« ما » . وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري  
أورده في التفسير ، وليس كذلك ) .

ص ٣٦٠ - ومما نقلته الاستاذة من « ارششاف  
الضرب ص ٢٣٦ » قول عروة بن الزبير رضي  
الله عنه « ليمنك (١٧) لئن أتيت لقد عافيت ،  
ولئن أخذت لقد ابتغيت » .

(١٦) سورة القيامة ٢٢/٧٥ .

(١٧) نهت الاستاذة على أن الرسم في المخطوطة هو « لا يمنك »  
وأرى أن الكلمة هي « لا يمنك » رسمت الميم كالماء .  
والبيات الألف بعد اللام صحيح ؛ لأن « يمن » هيئتها  
وصل ، فيجوز أنباتها في الخط دون اللفظ .

الصواب « ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت ،  
ولئن أخذت لقد ابتليت » . ورواه أبو عبيد  
في غريب الحديث ٤٠٥/٤ بلفظ « لئن كنت  
... » في الموضعين . والقول في صحاح  
الجوهري ٢٢٢/٦ وشرح التسهيل ، لابن  
مالك « الورقة ١٩٥ ب مخطوط » ، والجني  
الداني ، للمرادي ص ٤٩٧ . وقال  
الزمخشري في كتاب الفائق ٢٣٠/٣ : ( قال  
ذلك حين أصابته الأكلة في رجله فقطعت  
رجله فلم يتحرك ) .

ص ٣٦٠ - نقلت الاستاذة من « الارششاف ص  
٢٣٩ ب » في موضعين من هذه الصفحة  
- أعني ص ٣٦٠ - قول أبي بكر رضي الله  
عنه « لاها الله ذا ، لا بعد إلى أسلة من  
أسلة الله يقاتل في سبيل الله ، فتعطي غيره  
سلبه » . ثم قالت في « الحاشية ٢١٩ ب » :  
( وفي شواهد التوضيح ص ١٦٣ « إلى أسد  
من أسد الله » . واطنه هو الصحيح ) .

اقول : لقد صرحت الاستاذة ( أن الارششاف  
مخطوط وفيه الكثير من التحريف  
والتصحيف ) (١٨) . وما دام كذلك فإن إثبات  
الحديث مرتين بصورته المحرفة يخالف  
المنهج الذي اعرفه عنها في تصويب النصوص  
عند التحقيق .

والحديث نقلته في ص ٢٩٦ صحيحا من  
« شواهد التوضيح ص ١٦٣ » ورواه  
البخاري في ١١٣/٤ و ١٩٦/٥ بلفظ « لاها  
الله إذا ، لا بعد إلى أسد من أسد الله يقاتل  
عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فيعطيك  
سلبه » .

ص ٣٦٣ - ومما نقلته من مخطوطة « الارششاف  
ص ٣١٣ » قول عمر رضي الله عنه « وأعجبا  
لك يا ابن العاص » .

الصواب « يا ابن عباس » . وقد ورد  
صحيحا في ص ٣٠٤ نقلا من شواهد  
التوضيح ص ٢١٠ . ورواه البخاري في  
صحيحه ١٦٥/٣ و ٣٦/٧ .

ص ٣٩٣ - ومنه « لابي » شبهه بالنبي صلى الله  
عليه وسلم ؛ ليس شبهه بعلي (١٩) .

(١٨) موقف النهاية ص ٢٦٢ .

(١٩) من « أصول النحو العربي » لمحمد خير العلواني ص  
٥٠ - ٥١ .

هذا القول لأبي بكر رضي الله عنه . احتج به ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٢٦ بلفظ « بآبي ، شبيه بالنبي » ، ليس شبيهة بعلي » وهو الموافق لرواية البخاري في صحيحه . ٢٢/٥ .

## - ٢ -

وانتقل بعد هذا الى بيان الاحاديث التي طرا على الغاظها التحريف عند الاقتباس من المصادر ، او بسبب الطباعة ، وهو الغالب فيها . ومرد ذلك - على ما ارى - عدم قيام الاستاذة الحديثي بتصحيح المسودات بنفسها ؛ بعد الثقة بينها وبين مكان الطبع « بيروت » . ولو تابعت التصحيح لما فاتها مثل ما سانه عليه . وفيما ياتي البيان : ص ٤٣ - حديث « نلت بنبيء الله » ، ولكنني نبي الله .

الصواب « ولكنني » كما ورد في الصفحة نفسها « السطر ١٩ » ؛ وفي ص ١٨٢ . وفي كتاب « اشتقاق اسماء الله الحسنى » ، للزجاجي ص ٥٠٦ . وعنه نقل النص .

ص ٨١ - حديث « لا يرحم الله هذا » ، هذا اذكرني آيات قد كنت انسيتهن » . وتكرر في ص ١٨٢ بلفظ « ... كنت قد انسيتهن » .

وقد زيد في الحديث « لا » قبل « يرحم » فغيرت معناه . والصحيح حذف « لا » كما ورد في معاني القرآن ، للفراء ٦٥/١ . والحديث رواه البخاري ٢٣٩/٦ بلفظ « يرحمه الله » ومسلم ٥٤٣/١ بلفظ « رحمه الله » مع اختلاف في بعض الالفاظ .

ص ١٤٢ - نقلت الاستاذة من المحتسب ٩١/١ قول ابن جني : ( وقد هنودي الرجل يهادي مهادة ، إذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق . ومنه قولهم في الحديث : مر بنا يهادي بين اثنين ) . وتكرر الحديث في ص ١٨٦ .

الصواب « يهادي » بالالف في آخره في الموضعين ، وهو موطن الاستشهاد .

ومثل هذا التصحيف حدث في ص ٢٠١ « ... فإذا رجل آدم سبط الشجر » (٧٠) يهادي بين رجلين » .

والصواب « يهادي » بالالف كما في صحيح البخاري ٢٠٣/٤ ، وشواهد التوضيح ص ١٩١ ، ومنه نقل النص .

ص ١٦٠ و ١٨٧ - حديث أم رزق (٧١) « ونكحت سعد رجلاً سرياً » .

الصواب « ونكحت بعده ... » كما ورد في « الحاجة » للزمخشري ص ٧٢ وفي المصادر التي ذكرتها الاستاذة في الحاشية « ٣٠٠ » عند تصحيح الحديث .

ص ١٦٨ و ١٨٨ و ٢٢٤ - حديث زيد بن ثابت « اما ياديء بدء فاني احمد الله » .

الصواب « اما ياديء ... » (٧٢) كما في الفصل ، للزمخشري ص ٧١ وشرحه لابن يعيش ١٢٢/٤ .

ص ١٦٩ و ١٨٦ - حديث « إنه ليفان على قلبي » ثبت بتضعيف نون « يفان » في الموضعين . والصواب تخفيفها كما ورد في كتاب « ابن الشجري » ص ٢٢٢ وفي الامالي الشجرية ٣١٢/١ ، ولسان العرب « غين » ٣١٦/١٣ .

ص ١٧٠ و ١٨٨ - قول علي رضي الله عنه « يا دنيا إني تعرضت ، لآمان حينك » .

الصواب : « يا دنيا الي ... » كما في كتاب « ابن الشجري » ص ٢٢٢ والامالي الشجرية ٢٧٥/١ .

ص ١٧٩ - حديث « من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم » .

الصواب « ... فعليه الصوم » بحذف

(٧٠) سبط لفظ « الشعر » بكر العين لي « مولف النحا » والصواب فتحها .

(٧١) لي « مولف النحا » ص ١٦٠ : أم رزق . تصحيف واضح .

(٧٢) اورد رسم الهزة المتطرفة المكسور ما قبلها منفردة بعد الياء على شكل « ي د » . وهو من اخطاء الطبع . والصواب ان ترسم على كرمي الياء الغالية من النقطة على شكل « ي د » .

الباء ، وهو موطن الاستنهاد . وقد ذكر  
صحيحاً في ص ١٧٨ و ١٨٧ .

ص ١٧٩ - تكرر في هذه الصفحة حديث « كاد  
انفقر أن يكون عيباً » .

الصواب « أن يكون كفراً » كما ورد في ص  
١٧٤ و ١٨٧ و ٢٨٢ ، والانصاف ٥٦٧/٢  
وشواهد التوضيح ص ١٠١ .

ص ١٨٤ - حديث « المؤمن من يأكل في معى  
واحدة » .

الصواب « المؤمن يأكل ... » بحذف « من »  
كما جاء في ص ١١٠ وفي كتاب المذكر والمؤنث:  
لابن الأنباري ص ٣٠١ .

ص ١٨٥ - حديث « ليت شعري أين تكن صاحبة  
الجميل الأدب ، تخرج فتنجها كلاب  
الحواب » .

الصواب « فتنجها » وهو الوارد في ص  
١٣١ وفي المخصص لابن سيده ٧٦/٧ . ورواه  
أحمد في المسند ٥٢/٦ بلفظ « كيف باحداكن  
تنبع عليها كلاب الحواب » .

ص ١٨٦ و ٢١٨ - حديث « ... الثرثارون  
المتفقهون » .

الصواب « المتفقهون » وهو الوارد في ص  
١٤٠ و ١٦٤ و ٢٦٤ ، وفي النصف ١٩٩/٢  
وشرح المفصل ٧/٣ .

ص ١٨٨ - قول أبي الدرداء « رابت الناس  
أخبر (٧٢) ثقله » .

الصواب « وجدت ... » كما ورد في ص  
١٦٧ و ٢٢٢ . وفي المفصل ص ٤٧ وشرحه  
٥٢/٣ .

ص ١٩٦ - حديث « أي رجل فيكم سلام » .  
الصواب « ... ابن سلام » . كما ورد في  
أمالى السهيلي ص ٨١ .

ص ١٩٩ - قول الرجل « إن لي عشر من الولد » .  
الصواب « إن لي عشرة ... » كما ورد في  
أمالى السهيلي ص ٨٨ .

ص ٢٠١ - حديث « لآتوهما لو حبوا » .

(٧٢) الصواب وصل همزة « أخبر » لا قطعها .

الصواب « لا توهما ولو حبوا » بزيادة الواو .  
كما ورد في ص ٢٠٠ وفي أمالى السهيلي ص  
٩٧ .

ص ٢٠٢ - جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم  
« شتن الكفين » .

الصواب « شتن ... » بالثاء المثناة ، كما  
ورد في أمالى السهيلي ص ١١٨ وأمالى القالي  
٦٩/٢ .

ص ٢٥٠ - قول عمر رضي الله عنه « إن يكنه فلن  
تسلط عليه ... » .

الصواب « ... تسلط عليه » بفتح اللام لا  
كسرهما . وهي رواية البخاري ١١٢/٢ و  
٨٦/٤ ومسلم ٢٢٤٤/٤ وشواهد التوضيح  
ص ٢٨ .

ص ٢٥٨ - حديث « فضل الصلاة بالسؤال على  
الصلاة بغير سؤال ... » .

الصواب « فضل الصلاة بالسواك على الصلاة  
بغير سواك » . كما في شرح عمدة الحافظ  
ص ٥٠١ . وجاء الحديث غير محرف في ص  
٢٨٠ من « موقف النحاة » نقلاً من شواهد  
التوضيح ص ٩٤ .

ص ٢٦٨ - حديث « انتدب الله لمن خرج في سبيله  
لا يخرج به إلا إيمان بي ... » .

الصواب « ... لا يخرج به إلا إيمان بي » ،  
كما في شواهد التوضيح ص ٢١ وصحيح  
البخاري ١٧/١ .

ص ٢٦٩ - قول عائشة رضي الله عنها « ودخل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على  
النار » .

الصواب « ودخل ... » ، كما في شواهد  
التوضيح ص ٢٤ ، وصحيح البخاري ١١/٧

ص ٢٧٠ - قول نافع رضي الله عنه « فكان ابن عمر  
رضي الله عنه يعطي عن الكبير والصغير حتى  
إن كان يعطي لن بني » .

الصواب « ... يعطي عن بني » ، كما في شواهد  
التوضيح ص ٥٠ وصحيح البخاري ١٥٥/٢

ص ٢٧٥ - ومنه « لا وربت ولا تليت » .

الصواب « لا دريت ... » كما في شواهد



التوضيح ص ٧٥ . وهو من كلام الملكين في حديث القبر الذي أخرجه البخاري في ١٠٨/٢ و ١١٨ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ص ٢٧٥ - ومنه « اخذه ما قدم وحدث » .

الصواب « ... وما حدث » ، كما في شواهد التوضيح ص ٧٧ . وهو من كلام أبي موسى رضي الله عنه . ولفظه في مسند الامام أحمد ٤٠٤/٤ « فاخذني ما قدم وما حدث » .

ص ٢٧٦ - حديث « فجعل كلما جاء ليخرج رمي فيه بحجر » .

الصواب « ... رمى في فيه بحجر » كما في شواهد التوضيح ص ٧٧ وصحيح البخاري ١٢٠/٢ و ٧٤/٣ .

ص ٢٧٦ - قول انس « فما جعل يشرب بيده الى ناحية من السماء إلا انفرجت » .

الصواب « ... إلا تفرجت » ، كما في شواهد التوضيح ص ٧٨ . وصحيح البخاري ٣٩/٢ .

ص ٢٨١ - حديث « إني وإياك هذان وهذا ... » الصواب « ... وهذان وهذا » كما في شواهد التوضيح ص ٩٨ .

ص ٢٨٤ - قول [ بعض ] الصحابة رضي الله عنهم « كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقدى أزهرهم » .

الصواب « ... أزهرهم » باسكان الزاي لا ضمها . وهو في صحيح البخاري ١٩٦/١ و ٧٩/٢ . ولم يضبط اللفظ في شواهد التوضيح ص ١١٠ .

ص ٢٨٤ - قول علي رضي الله عنه « كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر عمر ... » .

الصواب « ... وأبو بكر وعمر » ، كما في شواهد التوضيح ص ١١٢ وصحيح البخاري ١٢/٥ .

ص ٢٨٥ - قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل انتم تاركوني » .

الصواب « ... صادقوني » كما ورد في الصفحة نفسها « السطر الأخير » وفي شواهد التوضيح ص ١١٨ وصحيح البخاري ١٨٠/٧ .

ص ٢٨٦ - قول ابن عمر رضي الله عنه « لما فتح هذين المصريين اتوا عمراً » .

الصواب « عمر » كما في شواهد التوضيح ص ١١٩ وصحيح البخاري ١٥٨/٢ . وجاء لفظ « فتح » بصيغة المبني للمجهول في « شواهد التوضيح » وهو تحريف نبهت عليه الاستاذة في الحاشية رقم « ٤٩ ب » . وكان الاحسن أن تثبته بصيغته الصحيحة كما فعلت في بعض المواطن من الكتاب .

ص ٢٨٦ - قول أبي شريح الخزاعي « سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يتكلم » .

الصواب « ... حين تكلم » كما في شواهد التوضيح ص ١٢٠ ، واللفظ في صحيح البخاري ١٢/٨ « سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي صلى الله عليه وسلم » .

ص ٢٨٩ - حديث « إنك إن تركت ولذلك ... » . وفي ص ٣٠٧ « إنك إن تركت ولذلك ... » . الصواب « ولذلك » بالفتح ، كما في صحيح البخاري ١٨٧/٨ ، ولم يضبط اللفظ في شواهد التوضيح ص ١٢٣ .

ص ٢٩٢ - قول حذيفة رضي الله عنه « لقد رايتني أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم عنه نتوضأ في إناء واحد » .

الصواب « لقد رايتني أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نتوضأ من إناء واحد » كما في شواهد التوضيح ص ١٤٣ .

ص ٢٩٤ - وفي نسخة أبي ذر « سبع » . الصواب « سبع » كما في شواهد التوضيح ص ١٥٢ . وهو نصيف واضح .

ص ٢٩٥ - قول عمر رضي الله عنه « وإياي وتنم »  
ابن عوف .

الصواب « وتنم » بفتح الميم ، كما في  
شواهد التوضيح ص ١٥٨ والبخاري ٨٧/٤

ص ٢٩٨ - قول عقبة بن عامر رضي الله عنه « إنك  
تبعثنا فتنزل بقوم لا يقرؤنا » .

الصواب « فنزل » كما في شواهد التوضيح  
ص ١٧٠ وصحيح البخاري ١٦٢/٢ .

ص ٢٩٩ - قول جبريل عليه السلام « ... لو  
أخذت الخمر غوث امتك » .

الصواب « ... غوث » بالتاء المثناة . وهو  
تصحييف ظاهر .

ينظر : شواهد التوضيح ص ١٧٨ والبخاري  
١٠٤/٦ و ١٣٥/٧ .

ص ٣٠٠ - قول عائشة رضي الله عنها « صلى الله  
عليه وسلم وهو شاكي » .

الصواب « صلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ... وهو شاكي » ، كما في شواهد  
التوضيح ص ١٨٦ ورواية البخاري ١٦٧/١  
و ٥٦/٢ و ٨٥ هي « صلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بيته وهو شاكي » .

ص ٣٠١ - حديث « كل سلامي من الناس عليه  
سدة ... » .

الصواب « كل سلامي ... » بالالف في  
آخره كما في شواهد التوضيح ص ١٩١  
والبخاري ٢٣٢/٣ و ٦٨/٤ .

ص ٣٠٢ - قول أنس رضي الله عنه « مرّ النبيّ  
صلى الله عليه وسلم بثمرة مسقوطة » .

الصواب « بثمرة » بالتاء المثناة كما في  
شواهد التوضيح ص ١٩٥ والبخاري ٦٧/٢

ص ٣٠٣ - قول عمر رضي الله عنه « إني أرى لو  
جمعت هؤلاء على قاريء واحد » .

الصواب « قاريء » كما في شواهد التوضيح  
ص ٢٠٤ ، وصحيح البخاري ٢١٩/٥ . وهو  
من أخطاء الطبع ، وتقدم التنبيه على مثله .

ص ٣٠٤ - قول عمر رضي الله عنه إن لم يتم  
الركوع وانسجود : « ولو مت متاً  
على ... » .

الصواب أنه من قول حذيفة رضي الله عنه  
كما في شواهد التوضيح ص ٢١٠ والبخاري  
١٩٠/١ .

ص ٣٠٥ ( قول الحجاج لليلي الاخيلية : ثم مه ؟  
قلت : ثم لم يلبث أن مات ) (٧٤) .

الصواب « ... قالت : ثم لم ... » كما في  
شواهد التوضيح ص ٢١٥ وإمامي القالي  
٨٨/١ .

ص ٣٠٧ - الحديث « لقد كان من قبلكم يُمشط  
بمشاط من الحديد » .

الصواب « ... بمشاط الحديد » بدون  
« من » كما في شواهد التوضيح ص ١٦٢  
وصحيح البخاري ٥٦/٥ - ٥٧ .

ص ٣٠٩ - قول أم رومان « بيننا أنا مع عائشة  
جالستان » .

الصواب « بينما » كما في شواهد التوضيح  
ص ٩٧ وصحيح البخاري ١٨٣/٤ .

ص ٣١٢ - قول أم عطية رضي الله عنها « بأبي  
سمعت » .

أحالت الأستاذة في الحاشية رقم « ١٠٧ »  
إلى أمالي السهيلي ص ٥٥ وشواهد التوضيح  
ص ١٩٩ .

ولفظ « سمعته » ليس في متن المصدر الأول،  
وأما الرواية في المصدر الثاني فهي « بأبي  
نعم » اتفاقاً مع لفظ البخاري ٨٥/١ وهي  
الصحيحة .

ص ٣٢٣ - الحديث « واشترطي لهم الولاء الذين  
أسلموا للذين هادوا » (٧٥) .

(٧٤) أدرجته الاستاذة في « الحديث الشريف » وأرى أن  
موضعه هو « كلام العرب » ؛ لأنه ورد في كتب الأدب ،  
ولم يروه المحدثون في كتبهم ، شأنه شأن أية عبارة أو  
مثل يستشهد به النحاة واللغويون .

(٧٥) مأخوذ من كلام أبي حيان على معاني اللام في « إرشاف  
العرب » ص ٢٤٥ ( وقال الكوفيون : أنها تكون بمعنى  
« على » . قال تعالى : « يكفرون للألقان » ... ولي  
الحديث « واشترطي لهم الولاء » . « الذين أسلموا  
للذين هادوا » ) .

الصواب أنهما شاهدان :

وبعد ،

حديث ، هو « واشترطي لهم الولاء » ذكرته الاستاذة في ص ١١٦ بلفظ « اشترطي الولاء لهم » نقلاً من « إعراب القرآن » للنحاس ٨٢/١ من مقدمة المحقق « وهو في صحيح البخاري ٢٢٨/٣ بلفظ « واشترطي لهم الولاء ، فانما الولاء لمن اعتق » .

آية ، من قوله تعالى « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا » (٧١) . قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٩/٣ : ( وقيل : اللام بمعنى « على » . أي : على الذين هادوا ) .

ص ٢٢٨ - الحديث « ... وأطعم القانع والمعتد » الصواب « والمعتد » كما ورد في الصفحة نفسها « السطر » .

~~~~~

(٧٦) سورة المائدة ٢٤/٥ .

فهذه حواشي على كتاب الاستاذة الدكتورة خديجة الحديثي ، المترجم ب « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » ، أردت من تسجيلها أن أوضح حقيقة بعض النصوص التي استغفلت منها في المناقشة وتصويب الآراء . وهي نصوص منقولة من كتب لم ينهأ بعضها تحقيق علمي أو طباعة موفقة . فبدأ أثر ذلك على بعض فقرات البحث .

وليس بغريب أن يستدرك تلميذ على استاذة، وأن يجلي ما قد غيب على عبارات من كتابه الكبير، فما أنا فيما ذهبت إليه إلا مقتف بخطى الاستاذة ، وأخذ بتوجيهها .

وأود أن أنير في الختام إلى أن الجهات التي تتولى إخراج التراث العربي الاسلامي ونشره، لهي أولى بإبرام أمر نصوصه ، والاهتمام بها يقدم إليها من الدراسات والتحقيقات ، فتبذل ما في الوسع لتلافي أخطاء الطبع ، حتى نحافظ على المطبوع العراقي سليماً من الخطأ ، ولأجل أن يكون باحثونا في حوز من غمز من لا يعرف قدرهم من الناس .

المصادر

- ابن الشجري ومنهجه في النحو ، الدكتور عبدالمنعم أحمد التكريتي ، بغداد ١٩٧٥ .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى ، الزجاجي ، تحقيق الدكتور عبدالحسن المبارك ، التجف ١٩٧٤ .
- إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور غازي زاهد ، بغداد ١٩٧٧ .
- الأمالي ، أبو علي الغالي ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- أمالي السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، ١٩٧٠ .
- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، حيدرآباد الديكن ١٣٤٩ هـ .
- الانصاف في مسائل الخلاف ... أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٦١ .
- البحر المحيط ، أبو حيان الاندلسي ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق : طه محسن ، الموصل ١٩٧٦ .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، القاهرة ١٩٥٢ .
- سنن النسائي «إبشر السيوطي» المطبعة المصرية بالازهر .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، مخطوطة مكتبة عاطف اندي باستانبول ، رقم ٢٤٩٢ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ،
- ١ - طبعة محمد فؤاد عبدالباقي ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ب - مخطوطة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد ، رقم ٦٥٨١
- ج - مخطوطة خزانة المكتبة القادرية في بغداد ، رقم ف ٨٦١ ص ٧٢٦ .
- شرح عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ ، ابن مالك ، تحقيق مدنان الدوري ، بغداد ١٩٧٧ .

- شرح الفصل ، ابن يعيش ، ادارة الطباعة النورية ، مصر ،
- الصحاح ، الجوهري ، تحقيق احمد عبدالغفور عطار ، مصر .
- صحيح البخاري ، مطبعة البابي الحلبي ١٢٧٧ هـ .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، القاهرة ١٩٥٥ .
- غريب الحديث ، ابو عبد القاسم بن سلام ، حيدر اباد الدكن ١٩٦٤ وما بعدها .
- اللغات في غريب الحديث ، الزمخشري ، تصحيح علي محمد البجاوي وغيره ، القاهرة ١٩٤٥ وما بعدها .
- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، الطبعة الثانية ، مصر ١٢٤٤ هـ .
- الكتاب ، سبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٦٦ وما بعدها .
- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر بيروت ، طبعة مصورة .
- ما يتصرف وما لا يتصرف ، الزجاج ، تحقيق هادي محمود قراة ، القاهرة ١٩٧١ .
- الحاجة بالمسائل النحوية ، الزمخشري ، تحقيق الدكتورة بهيجة الحسني ، بغداد ١٩٧٢ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي تاسف وغيره ، القاهرة ١٢٨٦ هـ وما بعدها .
- المخصص ، ابن سبدة ، بيروت .
- الذكر والمؤنث ، ابو بكر بن الانباري ، تحقيق الدكتور طارق عبدمنون الجنابي ، بغداد ١٩٧٨ .
- المسند ، احمد بن حنبل ، القاهرة .
- معاني القرآن ، الفراء ، (ج ١) تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاني ، القاهرة ١٩٥٥ .
- معني اللبيب عن كتب الاهلريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وغيره ، دمشق ١٩٦٤ .
- الفصل في النحو ، الزمخشري ، كريستيانا ١٨٤٠ .
- النصف (شرح تصريف المازني) ابن جني ، تحقيق : ابراهيم مصطفى وغيره ، القاهرة ١٩٥٤ .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديني ، بيروت ١٩٨١ .
- النهاية في غريب الحديث والاثار ، ابن الاثير الجزري ، القاهرة ١٢٠٦ هـ .

